

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الدول العربية لمشروع 2030 -
**The contribution of civil society to achieving sustainable development -
 -a case study of Arab countries for Project 2030**

ط.د. وهيب الوهاب¹، ط.د. رياض عيساوي².

¹مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، o.louahab@univ-bouira.dz
²مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة البويرة، r.aissaoui@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/03 ؛ تاريخ القبول: 2023/07/18 ؛ تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

تعاني المنطقة العربية على غرار العديد من دول العالم من تحديات اجتماعية، اقتصادية، وبيئية تهدد حياة الإنسان، تجلت في الفقر والجوع، عدم المساواة في الفرص والموارد، البطالة إلى جانب ندرة المياه والتصحر وانعدام الأمن الغذائي، فتعالت الأصوات بضرورة احتواء الوضع وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها، فصيغت خطة التنمية المستدامة للعام 2030، أين يكون للمجتمع المدني المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف المشروع لو تعطى له الفرصة للتعبير والتأثير الإيجابي، للدفاع عن حقوق الطبقات المحرومة بعيدا عن ضغط واضطهاد الحكومات والهيئات الممولة.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المجتمع المدني، المنطقة العربية، خطة عام 2030.

Abstract :

Like many countries of the world, the Arab region suffers from social, economic, and environmental challenges that threaten human life, manifested in poverty and hunger, inequality in opportunities and resources, unemployment in addition to water scarcity, desertification, and food insecurity. Voices were raised with the need to contain the situation and achieve development in its various dimensions. The sustainable development plan for the year 2030 was formulated, whereby civil society would have an effective contribution to achieving the goals of the project if it was given the opportunity to express and positively influence, to defend the rights of the disadvantaged classes away from the pressure and persecution of governments and funding agencies.

Keywords: sustainable development, civil society, the Arab region, the 2030 Agenda.

مقدمة

أكدت السنوات الأخيرة من خلال عدة مناقشات حول ضرورة إعادة المجتمع المدني والاشكاليات المرتبطة به، اذ حظي باهتمام كبير ضمن الخطاب التنموي العالمي حول أهميته في كل سياسة دولية، ذلك أن المجتمع المدني كفاعل له

¹المؤلف المرسل: وهيب الوهاب ، البريد: o.louahab@univ-bouira.dz

مقارباته ونظرياته التي تؤكد على مساهماته الفعالة في تعزيز احتمالات التنمية في كل ميادينها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وإمكانية مشاركته الدولة والقطاع الخاص في إقرار السياسات العامة.

الى جانب ذلك فقد تزايد اهتمام العالم بالعمل التنموي خاصة بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة، كتلوث المصادر البيئية ونقص المياه، مما دفع بالمجتمع المدني على بذل المزيد من الجهود سعياً لتحقيق التنمية المستدامة، وإبراز نشاطات الافراد وتمكينهم في المجال العام بعيداً عن مؤسسات الدولة، والعمل على تقدم الشعوب في جميع النواحي، حيث يساعد على تكريس الديمقراطية كما يساهم في دفع وتيرة النمو فهو يعتبر ثالث قطاع إلى جانب كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي هذا الاطار فان خطة التنمية العالمية من خلال وثيقة "تحويل عالمنا" تواجه تحدياً ثلاثياً يتجلى في السلم والامن، الفقر والتفاوت والتغير المناخي، فالتوجه المتضمن في خطة التنمية لعام 2030 يتطلب تغيير الأساليب والمنهج، والخروج عن العمل كالمعتاد الذي كانت نتائجه محدودة وجزئية وغير كافية لتحقيق الأهداف التنموية، ذلك أن العالم اليوم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة بحاجة إلى تضافر الجهود والشراكة بين كل الأطراف التنموية، على كل المستويات، الدولية، الإقليمية والوطنية، ولا سيما دور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة وعلى النحو المطلوب. من هذا المدخل تتبلور إشكالية البحث على النحو التالي:

كيف يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة؟ وفي الدول العربية في ظل مشروع 2030 بصفة خاصة؟

الفرضيات: للإجابة الأولية على الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر الجانب البيئي أهم التحديات التي تواجهها الدول لتحقيق التنمية المستدامة.
 - المجتمع المدني جزء من المجتمع مهمته الأساسية خدمة الصالح العام، لا سيما الفئات المحرومة.
 - تعاني منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من التبعية لهيئات التمويل والتمهيش من قبل الحكومات.
- هدف البحث:** يكمن الهدف من هذا البحث في إبراز أسلوب العمل وتنفيذ الخطط الجديدة من ناحية الشراكة بين جميع الأطراف التنموية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، خاصة موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية هذا التغيير لتحقيق التنمية المستدامة.

المنهج المستخدم: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة، بالتطرق الى كل من المجتمع المدني ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة، وأسلوب دراسة الحالة عند تناول حالة الدول العربية وتوجهاتها في ظل مشروع 2030.

تقسيمات البحث: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة.

المحور الثاني: المجتمع المدني.

المحور الثالث: علاقة المجتمع المدني بتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية في ظل مشروع 2030.

المحور الأول: ماهية التنمية المستدامة

اعتبر واوكست كومت أن التغير الاجتماعي ما هو إلا محصلة لنمو الفكر الإنساني، حيث أوضح نظريته من خلال انتقال الفكر بشكل طبيعي من التفكير الديني إلى العملي¹، وفي بداية التسعينات ظهر تطور في الفكر التنموي أعاد الفرد إلى موضعه الصحيح في جملة الجهود التي تسعى للتعرف على أبعاد العملية التنموية، وسمي بمنهج التنمية البشرية التي جمعت بين إنتاج السلع وتوزيعها وزيادة قدرات الفرد واستخدامها، رغم اتهامات هذا الفكر إلا أنه ليس الوحيد، فقد ظهر تيار تنموي ينادي بانسجام خطط التنمية مع البيئة، وإدخال اعتبارات البيئة في التخطيط للتنمية لأن محور التنمية هو علاقة الإنسان بالموارد². وهذا ما يسمى بالتنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تتطلب الاهتمام ليس بالنمو الاقتصادي المادي فقط، بل أيضاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

1. تعريف التنمية المستدامة: تعرف بأنها:

حسب تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية - لجنة برونلاند - التنمية المستدامة تعني التنمية التي تستجيب أو تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.³ كما عرفت على أنها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية، وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"⁴.

وقد عرف روبرت سولو التنمية المستدامة بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي"⁵، وأكد أنه عندما نتكلم على الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضاً أن نوجه اهتماماً كافياً إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست نمط معين من التنمية قام العلماء بإبرازها مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية بل هي تشمل كافة هذه الأنماط، وتعمل على استغلال الأرض ومواردها، والنهوض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

2. مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة عدة مبادئ نذكر منها:⁶

- تحديد الأولويات بعناية، فخطورة مشكلات البيئة في ظل ندرة الموارد، تحتم التشدد في وضع الأولويات من قبل الدول والمنظمات الدولية، عن طريق رسم خطط قائمة على تحليل الآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة.
- الاستفادة من كل دولار، بمعنى تحقيق أكبر الإنجازات بأقل تكلفة ممكنة، عن طريق تكاثف جهود الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة.
- وضع سياسات تحقق الربح للجميع في إطار الحفاظ على البيئة ومواردها.

- اشراك القطاع الخاص مع الدولة باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية عن طريق التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الايزو 14000، بما يؤكد توفر الشركات على أنظمة سليمة للإدارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص نحو أنشطة تحسين البيئة.

- إشراك المواطنين والمجتمع المدني عند التصدي للمشكلات البيئية، مما يقوي فرص النجاح، وحتى ارتباطات أخرى تضم دول أيضا.

- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية، بهدف انجاز تحسينات بيئية كبيرة بأدنى التكاليف.

- ادماج البيئة من البداية، فالوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون أقل تكلفة وأكثر فعالية من علاجها، وهذا هو هدف الدول، حيث تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها، وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية.

3. أهداف التنمية المستدامة: من بينها نذكر:⁷

- الاهتمام بالموارد البشري، وتقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.

- العمل على الحد من الفقر العالمي، بتلبية احتياجات الطبقات الفقيرة، وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا عن طريق اتباع أنماط انتاج واستهلاك متوازنة، دون استنزاف الموارد الطبيعية.

- البحث في مستجدات البيئة وانعكاساتها على الدول، والتعاون في مجال حماية البيئة.

- العمل على تحقيق الاستدامة الاقتصادية، بضمان الامداد الكافي من المياه وحماية كافة المسطحات المائية والثروة السمكية، كما تهدف إلى تحقيق الامن الغذائي والحفاظ على الأراضي.

- الحفاظ على الصحة بالقضاء على التلوث وتوفير الرعاية الصحية.

- رفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي بشكل عام.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوعية المجتمع بأهمية التقنيات وكيفية استخدامها في الحياة وبلوغ الأهداف.

- إحداث تغييرات مستمرة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجوانب البيئية فقط، بل هناك تكاملية وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وهي تتمثل فيما يلي:

1. **الأبعاد الاقتصادية:** يتضمن البعد الاقتصادي الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على المحيط الذي يعمل ويستهلك منتجاته به لكامل دورة حياة المنتج. فالتقدم الاقتصادي يقيم انطلاقا من الرعاية الاجتماعية، أين تهدف السياسات الاقتصادية لتعزيز الدخل، والبحث عن إنتاج أكثر كفاءة، واستهلاك السلع والخدمات واستقرار الأسعار وتحقيق مستوى معين من

التوظيف، كما تؤثر أسعار السوق في تخصيص الموارد الإنتاجية لتعظيم الإنتاج، وضمان خيارات الاستهلاك الأمثل الذي يعظم فائدة المستهلك ويقبل معيار التكلفة والعائد. وتسعى الاستدامة الاقتصادية لتعظيم تدفق الدخل للحفاظ على المخزون من الأصول (رأس المال) التي تساهم في هذه النواتج⁸. ويتضمن البعد الاقتصادي الجوانب التالية:

1.1. حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية: يختلف مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية بين البلدان الغنية والفقيرة، ويرى Hartwick أن الاستدامة تعتمد على المفاضلة بين الاستهلاك والاشباع من الموارد الطبيعية، وأن الاستهلاك لا يجب أن يتناقص مع الزمن⁹. فعلى البلدان الغنية تحسين مستوى الكفاءة للحفاظ على الطاقة والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عدم تصدير المشكلات البيئية، كما يجب أن تتحمل تكاليف الوصول إلى التنمية المستدامة، كونها السبب وراء حدوث التلوث وهدر الموارد، وقدرتها المالية في حل المشكلات. أما البلدان النامية فالتنمية المستدامة هي تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة¹⁰.

2.1. الحد من التفاوت في الدخل: يتطلب تحقيق هذا الهدف العمل على توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى استثمار الموارد المتاحة والعدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد في شكل استثمارات وخدمات، وللحد من التفاوت في الدخل تستخدم الحكومات سياسات هيكلية في مجال أسواق التعليم والعمل والمنتج عن طريق التأثير في معدل التوظيف والحد من تشتت الأرباح للموظفين عن طريق زيادة الحد الأدنى من الأجور وزيادة مستوى حماية العمالة، وإعانات البطالة... إلخ¹¹.

2. الأبعاد الاجتماعية: تتطلب التنمية المستدامة الحاجة إلى الحفاظ على المخزون الذي هو من صنع الإنسان كرأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري¹²، الذي تحتاجه المجتمعات لتوليد الدخل من أجل الاستدامة، في حين أن هناك الكثير من النقاش بشأن إمكانيات وحدود استبدال الأرصدة السابقة بعضها ببعض.

هذا وتشهد أسواق العمل تغييرات كبيرة مدفوعة بالعولمة والتقدم التقني، ففي ظل ضعف التحصيل العلمي يجد الأفراد أنفسهم باجر منخفض أو بدون عمل، وهذا يتطلب المزيد من التدريب أكثر تخصصاً للوصول إلى أجر مرتفع، وقد ارتفعت الأرباح من عدم المساواة في العديد من البلدان الغنية والفقيرة، مما أضعف الإنصاف والعدالة وحقوق الإنسان الأساسية.

1.2. النمو السكاني: يحدث النمو السريع ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أنه تزايد بمعدلات متسارعة يحد من التنمية في مناطق معينة، كما أن لتوزيع السكان أهميته الخاصة. فالالتجاهات المعاصرة نحو توسيع المدن الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها قواعد بيئية ضخمة، فالتنمية المستدامة تستهدف النهوض بالمناطق الريفية للمساعدة على إبطاء النزوح، إلى جانب إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية من تعلم وصحة... إلخ.

2.2. أهمية دور المرأة: لما يتوفر لدى المرأة فرص اقتصادية، وإنفاق المزيد من المال على الغذاء والسكن والتعليم تكون إنتاجيتها أكبر، فزيادة سنة واحدة من التعليم من جميع النساء البالغين في بلد ما يحقق زيادة قدرها 700 دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد¹³، مما يساعد على تخفيض الفقر ويعزز التنمية المستدامة. ذلك أن النساء تستثمر ما قيمته 90% من دخولهن إلى أسرهن مقابل 30% إلى 40% بالنسبة للرجال وهذا حسب المؤسسة الدولية لتنظيم الأسرة. مما يتطلب من المستدامة تعزيز المساواة بين الجنسين وخلق ظروف لتأمين حياة أفضل للمرأة بكل مراحل حياتها.

3. الأبعاد البيئية: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية لتوفير الأمن الغذائي والوقود ابتداء من حماية التربة واستخدام الأراضي ومصادر الأسماك، فالتنمية المستدامة من منطلق البعد البيئي تعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث. وهذا البعد يتضمن:

3.1. المحافظة على الموارد المائية: من خلال تقليل الهدر وإنشاء السدود لتخزين المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.

3.2. حماية المناخ من الاحتباس الحراري: بعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية، ذلك أن الإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيميائية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية، من شأنها أحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة.

4. الأبعاد التكنولوجية: تعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة تقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. والعمل وفق عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل، وتعيد تدوير النفايات داخليا.

المحور الثاني: المجتمع المدني

ينظر إلى المجتمع المدني بكثير من التفاؤل والتشجيع وهو عنصر أساسي في سياسات الإصلاح والتنمية والنهوض بالمجتمعات. فهو مرتبط بالتنمية بمختلف أشكالها وميادينها، حيث أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية لكلا المفهومين، ذلك أن تنمية المجتمع المدني محور العملية التنموية لكن في ظل توفر البيئة المواتية.

أولا: مفهوم المجتمع المدني

التصقت عبارة المجتمع المدني بالأصل لوصف الحركات الشعبية في أمريكا اللاتينية التي سعت إلى إحداث توازن مع القوى الظالمة للحكومات من جهة، والمصالح المالية الدولية الاستغلالية من ناحية أخرى، لكن توسع هذا الاصطلاح بحيث أصبح يشمل العديد من الأطراف واللاعبين غير الحكوميين، بما في ذلك المنظمات الرسمية، الشبكات غير الرسمية، والحركات الاجتماعية. ومنذ نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص، ازدهرت المنظمات غير الحكومية وانتعشت، وهناك اعتراف متزايد بها على اعتبار أنها طرف ولاعب مهم وحيوي في حلبة السلام والأمن.

1. تعريف المجتمع المدني: له عدة تعاريف من بينها نذكر:

يعرف المجتمع المدني على أنه: "محمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الإرثية"¹⁴.

كما يعرف على أنه: "مجموعة من المؤسسات التطوعية والبيئات التعاونية التي لا ترتبط بالدولة ولا تتبع أسرة أو حزب أو أي تنظيم من التنظيمات السياسية"¹⁵.

وعرفه كارل ماركس (1818، 1838) على أنه: "خلية التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، إنه فضاء للصراع الطبقي، وهو بالتالي الجذر الذي تمحضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة"¹⁶.

يعرف هيجل المجتمع المدني بأنه: " مجال إشباع الرغبات والحاجات من خلال العمل. وهو مجال يُوْطِرُه الحق والتعاونيات¹⁷ والدولة كما يراها هيجل في الميدان الأخلاقي للكلية والتكامل الذي يختتم الضرورة المتحركة بالمجتمع المدني وحق الخصوصية السائدة فيه وهي استكمال للحظة العائلية ولحظة المجتمع المدني، لأنها تقف بمعزل عن الاثنين"¹⁸.

مما سبق يمكن القول بأن المجتمع المدني من جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.

2. عناصر تكوين المجتمع المدني

- يحتوي المجتمع المدني على أطر منظمة وشبكات وحركات اجتماعية وحملات كما يمكن أن يتخذ شكل المشاركة المواطنة المباشرة، وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين المجتمع المدني ومنظماته التي تنتمي إليه وتتمثل في:
- المشاركة الطوعية، هي بالأساس نابعة عن الفعل الإداري الحر أو الطوعي، وهذا يميزها عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة.
 - التنظيم، وهو يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريباً في جميع نواحيها (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية).
 - الدور، وهو يعبر عن علاقات التضامن والتماك أو الصراع والتنافس الاجتماعي، إلى جانب استقلاليتها عن سلطة وهيمنة الدولة.
 - المجتمع المدني جزء من منظومة مفاهيمية تشمل مفاهيم أوسع مثل الفردية، المواطنة حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية... الخ. حيث أن مشاركة المواطنين مثلاً بشكل عان لا تكون بالضرورة منظمة، وهذه المشاركة تكون فردية أو جماعية من خلال تحركات أو مساهمات معينة أو من خلال ابداء الرأي.

ثانياً: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لم يتبلور مفهوم المجتمع بشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع والثامن عشر، والذين عبروا عن إرادتهم في الانتهاء من أزمنة العصور الوسطى.

رأى هوبز في غياب الدولة الحالة الطبيعية وفي حالة التعاقد حالة شعور الأفراد بضرورة حماية أنفسهم من اللاعادل واللامساواة وبالتالي، النزاع والافتتال التي تفرضها عليهم حالة الطبيعة. وباحتكام الأفراد إلى التعاقد فيم يحتكمون إلى العقل في مقابل الحالة الطبيعية التي ينعدم فيها العقل حالة الطبيعة والأفراد بتعاقدهم يتنازلون طوعية عن حريتهم لصالح الدولة، إحدى خلاصات "هوبز" هي اعتباره أن المجتمع لا يتحقق إلا عبر المجتمع السياسي التعاقدي وبالتالي عبر المجتمع المدني¹⁹.

أما جون لوك، فكان مباشراً وصريحاً في رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي، ولذلك فقد كانت رؤيته مغايرة حينما أعلن أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عند سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع. فالتعاقد الاجتماعي عنده غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع فهما نفي لتلك الغاية، والغرض الأساسي منه هو المحافظة على الأرواح

والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق الذي لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطق في الأساس من مبدأ الإرادة الحرة.²⁰

أما بالنسبة لجان جاك روسو، فهو يرى أن حالة الطبيعة لا شراً خالصاً ولا خيراً خالصاً، بل تتكون من عدة مراحل، ففي البداية سادت المساواة المطلقة وعاش الإنسان في معزل، لكن وبمرور الوقت ونتيجة علاقات اجتماعية بدأت المشاكل والصراعات وحسب المقطع الشهير لروسو "إن الشخص الأول الذي صور أرضاً وقال هذه لي ووجد أناساً بسطاء ليصد قوه كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني". فالملكية هي خالقة الحاجة للمجتمع المدني حيث توجب وجوده لتجاوز حالة اللامساواة بين البشر من خلال العقد الاجتماعي الذي يقوم فيه الأفراد بالتنازل عن كامل حقوقهم لكل الجماعة التي تتجسد وتحسين الإرادة العامة.²¹

وفي الفكر المعاصر فإن الدولة ترتبط بالمجتمع المدني وفق علاقة تكامل واعتماد متبادل، وليست علاقة تناقض أو خصومة. فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، بل كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضاً تقديم حوافز له، وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.²²

ثالثاً: مكانة المجتمع المدني في الدول المتأثرة بالصراعات

تمكن منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الأفراد من التوحد حول مجالات ونواحي مختلفة لهويتهم، بدلا من التعرف عليهم من خلال طبقاتهم أو فئاتهم الاجتماعية، الدينية، السياسية، أو العرقية، فهي من القوى المعتدلة المهمة في المجتمع، التي توفر منطقة وسطى ومشاركة للهوية وعندما يكون هناك مجتمع مدني قوي، يكون هناك محاسبة واهتمام ومشاركة أكبر من قبل المواطنين في الحكم والقضايا السياسية. وتزيد التوقعات والاحتمالات بأن توفر المنظمات غير الحكومية والمستقلة معلومات غير محايدة وغير متحيزة، أكثر مما توفره الهيئات والأجهزة الحكومية أو المؤسسات التجارية.

كما أنه إذا كان تمثيل بشكل صحيح النطاق الكامل للرأي العام والمصلحة العامة في المجتمع، فإن المجتمع المدني سوف يقدم وجهات النظر التي يمكن أن تكون متعارضة، وفي بعض الأحيان رجعية. وإلى الحد الذي يمكن أن تضم فيه مؤسسات المجتمع المدني التي اشتركت في الماضي بالصراع، فظهر وتصبح بمثابة قوة للتعسف أو الدفاع عن المصالح الممنوحة. ففي كولومبيا يعتقد نشطاء السلام أن بعض الشركات الضخمة قامت بتأسيس مؤسسات خيرية كواجهة لصرف النظر عن علاقاتهم وارتباطاتهم بالنشاطات العسكرية المساعدة.

وطالما أن المجتمع المدني يجذب الدعم المالي الدولي، فإنه لن يكون محصنا من التأثير السياسي أو المالي للمصالح الدولية. بالإضافة لذلك، فإن الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف تعتمد على المجتمع المدني في تقديم الخدمات، فإن الكثير من الناس ينحذبون إلى هذا القطاع بسبب الدخل الذي يمكن أن يحققوه، وليس بسبب الأيديولوجية التي يؤمنوا بها، وهذا هو الحال خصوصا مع المنظمات غير الحكومية. تكون السيطرة على المجتمع المدني في الكثير من الدول التي

تأثرت بالصراعات أو غير الديمقراطية في معظم الأحوال بأيدي الدولة، وهي التي تقرر ما هي المؤسسات والمنظمات التي تستطيع التواجد، وما هي القضايا التي سيتم تناولها وما هو نوع النشاطات والفعاليات والبرامج التي يستطيعون إعدادها والقيام بها، وكيف سيتم صرف الأموال من المصادر الوطنية والدولية. وهنا لا يسمح بتأسيس المجموعات التي لا تحظى بدعم الحكومة، ولا أن تكون فعالة ونشطة على المستوى العام، أو أن تحظى بالوصول إلى المجتمع الدولي.

المحور الثالث: علاقة المجتمع المدني بتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية في إطار مشروع 2030.

ترافق العمل على إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مراجعة جذرية لمفهوم التنمية، في سعي إلى تطوير نهج التنمية البشرية. حيث تم التركيز من قبل اللجان المكلفة عند صياغة الخطة والأهداف والغايات والمؤشرات، بضرورة التحول من المنظور الضيق في وضع الأهداف الإنمائية للألفية، إلى منظور جديد أوسع وأكثر تناسقا وترابطا، يضع خطة التنمية الجديدة 2030-2016 في سياق عملية التنمية بمعناها الشامل وغير المتجزأ.

أولا: مفهوم التنمية المستدامة في إطار مشروع 2030

تضمنت التقارير المقدمة من اللجان والأمين العام للأمم المتحدة فيما سمي باسم "خطة ما بعد عام 2015"، أفكارا طورت مفهوم التنمية البشرية المستدامة وربطته بإحكام بخطة التنمية للأعوام القادمة، فهو يمثل المدخل الجديد لفهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتكييفها مع الخصائص الوطنية، وتنفيذها باشتراك جميع الأطراف الإنمائيين، بما في ذلك المجتمع المدني حيث:²³

- اعتبار مصطلح التنمية المستدامة مرادفا لمصطلح التنمية البشرية المستدامة، التي تشمل كل أبعاد العمل الإنمائي، ولا تقتصر على بعد دون آخر.

- انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو اليه 2012"، ومساهمة منظمات دولية أخرى، كالإسكوا في تقريرها لعام 2011 "الأهداف الإنمائية للألفية في زمن التحول: نحو تنمية تجميعية شاملة"، تم اقتراح خمسة أبعاد لمفهوم التنمية البشرية المستدامة وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي المعرفي، البيئي، والسياسي المؤسسي، وهي على متساوية في الأهمية كما تم اعتماد أربعة مبادئ أساسية لمفهوم التنمية وهي: حقوق الإنسان، المساواة، الاستدامة، والإنتاجية/الفعالية.

ثانيا: مقارنة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

بتأييد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر لعام 2015، أكد المجتمع الدولي التزامه نحو التنمية المستدامة. وعبر هذا الجدول، تعهدت مائة وثلاثة وتسعون دولة عضوا بضمان نمو اقتصادي شامل ومتواصل والإدماج الاجتماعي والحماية البيئية وتعزيز مجتمعات سلمية، عادلة وشاملة من خلال شراكة عالمية جديدة

1. المبادئ: تقوم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المبادئ التالية:²⁴

- **التكامل**، بمعنى اعتماد منظور تكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها دون أي تجزئة، فهي تشكل حزمة مترابطة لتحقيق مستويات أفضل من التنمية للجميع، والتركيز على الحزمة المثلى التي لها أثر مشترك ودافع للتقدم في المجالات ذات الصلة وفي تصميم السياسات والبرامج التي تكفل ذلك، من خلال وضع خطط وطنية أكثر شمولا، كما تقدم الأهداف العالمية في هذا البرنامج الجديد اطارا للعمل ضمن حزمة مترابطة من الأهداف المحددة، من شأنه تحقيق

التنمية بواسطة سياسات وتدخلات تجري بالتزامن ولا تستثني الفئات الاجتماعية المعرضة للمخاطر والمناطق الهشة، بشكل انتقائي حسب الأولوية لكن دون اجتزاء الأهداف أو اختيار بعضها وإغفال البعض الآخر.

- **الملكية والقيادة الوطنية**، بمعنى تكيف خطة التنمية المستدامة العالمية حسب الخصائص والأولويات الوطنية، وإعادة صياغتها في خطة وطنية تلتزم فيها كل الجهات المعنية بإنجاحها، الذي يستوجب توفر العناصر التالية:

الأطر والهياكل المؤسسية للتعريف بالخطة من خلال لجنة مختصة يشارك فيها جميع المعنيين بما في ذلك المجتمع المدني؛ بناء قدرات وطنية لقيادة العملية ومتابعتها وتقييمها؛ ادماج خطة 2030 في خطط التنمية الوطنية بما في ذلك الخطط القطاعية والموازنة العامة وفي عمل القطاع الخاص والمجتمع المدني.

- **الشمولية والتضمين**، الذي يقضي الالتزام الفعلي بالشراكة، بضمان المشاركة الحقيقية والفعالة على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل.

2. الأهداف: على إثر عملية مفاوضات حكومية دولية شاملة، وبناء على اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تتمثل في:²⁵

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: إنجازات المجتمع العربي في الدول العربية

ساهم المجتمع المدني في أحداث تغييرات عميقة واستراتيجية، وبرز في المنطقة العربية منذ عام 2010 بعض الأمثلة على هذا الدور نورد بعضها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

1. دور الرباعي التونسي في احتواء الأزمة السياسية في تونس: حصل رباعي المجتمع المدني التونسي المكون من اتحاد الشغل واتحاد الأعراف ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 للدور

الحاسم الذي أداه في تجاوز الأزمة السياسية في عام 2013، التي كادت لولا تدخله أن تؤدي إلى انحراف المسار السياسي السلمي إلى مسار عنفي، فقد أطلق الرباعي حواراً وطنياً فعالاً، واستطاع أن يمارس ضغطاً معنوياً وسياسياً على أطراف النزاع السياسي، ففرض عليهم القبول بتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة، والالتزام ببرنامجه الزمني لاستكمال المسار السياسي بدءاً بإقرار الدستور وصولاً إلى إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية.²⁶

2. دور المجتمع المدني في إعداد وصياغة السياسة الوطنية للشباب (لبنان): في تجربة فريدة باردت مجموعة من الجمعيات الشبابية الفاعلة في المجتمع المدني في لبنان، ومنظمات شبابية أخرى تابعة لأحزاب سياسية، بصياغة السياسة الوطنية عام 2012، بالتركيز على خمسة محاور: السكان والهجرة، العمل والمشاركة الاقتصادية، التعليم والثقافة، الصحة، وأخيراً الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية. وقد اعتمد مجلس النواب اللبناني هذه الوثيقة في نهاية عام 2015، حيث قامت المنظمات الشبابية مرة أخرى بإعداد وثيقة متصلة بالأولى، وهي مراجعة قانونية وفنية لتحديد الآلية القانونية المتمثلة بالتشريعات المعنية بالشباب بغية تحفيز متخذي القرار على توفيرها لتمكين الشباب وإنجاح تنفيذ جميع التوصيات التي قدمتها وثيقة السياسة الوطنية للشباب.

3. التمكين القانوني للمرأة (الأردن): تعاني المرأة العربية من قيود قانونية واجتماعية تعيق تحقيق مشاركتها الاقتصادية الفعالة، وفي هذا الإطار عمل المعهد الدولي لتضامن النساء في الأردن، على تقديم العون القانوني لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية من خلال إنشاء عدة مراكز تعنى بالتوعية القانونية والتدريب المهني. فعلى سبيل المثال أنشئ مركز سنابل وهو جزء من المعهد لتقديم خدمات إلى المرأة العاملة أو الباحثة عن عمل أو فاقدة العمل، ولتوفير خدمات الارشاد القانوني والاستشارات في مجال تنفيذ تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وتنظيم العقود. وأدت جهود منظمات المجتمع المدني في الأردن، بالتنسيق مع جهات حكومية ومنظمة العمل الدولية إلى إطلاق مبادرة للإنصاف في الأجور في الأردن بهدف التطبيق الفعال لمبدأ الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن، وتهدف إلى تعزيز إطار عمل مؤسسي قوي خاص بالمساواة في الأجور، وإلى تمكين العاملات في المدارس الخاصة من التفاوض على ظروف عمل أفضل، وأنظمة أجور عادلة، وسياسات للموارد البشرية تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل.

رابعاً: دور المجتمع المدني في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

يظهر ذلك من خلال:

1. دور المجتمع المدني مع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية: كان التقدم المحرز في إنجاز أهداف الألفية متفاوت في المنطقة العربية، كما تفاوتت الصعوبات التي واجهت البلدان في فترة 2000 و 2015، حيث عانت الدول العربية منذ 2011 من مشاكل فيما يخص الأمن والاستقرار، وواجهت تحولات سياسية ومؤسسية وتحديات تتعلق بالوحدة والتماسك الاجتماعي، مما ترك آثاراً سلبية على مسار التنمية العربية.

هذا وقد تعاملت الحكومات في المنطقة العربية مع مسار الأهداف بشكل مشابه لتعامل بقية الدول في العالم، حيث غلبت المقاربة القطاعية للأهداف، كما وجدت بعض البلدان العربية أن الأهداف والغايات لا تتناسب مع مستوى التنمية فيها، وبقيت عمليات التنسيق عند الحد الأدنى فكانت المحصلة الإجمالية أقل من المتوقع والمطلوب.

لكن رغم ذلك احتوت التجربة العربية على بعض النماذج الإيجابية في التعامل مع مسار الأهداف الإنمائية للألفية، مثل مجال الشراكة تحديداً، التي يمكن الاستفادة منها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة. حيث انطلقت من مشروع دولي لبناء القدرات الإحصائية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام 2005، بلغ

- هذا النشاط ذروته في الفترة ما بين عامي 2005 و 2008 واستمر الى ما بعد ذلك، ساهمت فيه منظمات المجتمع المدني في المنطقة وهما شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة العربية)، ومركز المرأة العربي للتدريب والبحوث (كوثر)، بالإضافة الى الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونتج عنها ما يلي:²⁷
- إنتاج منهجية عربية لتكييف الأهداف الإنمائية للألفية بمشاركة كاملة بين الأطراف الأربعة.
 - تشكيل فريق إقليمي لبناء القدرات من الأطراف الأربعة، وغيرها من الشركاء من منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية المعنية.
 - تنفيذ 12 دورة تدريبية في الفترة ما بين عامي 2005 و 2008، منها دورة تدريبية دولية واحدة و 6 دورات إقليمية و 5 وطنية.
 - انتاج دليل تدريبي باللغة العربية " التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية: دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية" عام 2008، شمل 6 وحدات مع عروض وموارد مرجعية.
 - بعد صدور الدليل، نفذت خلال عام 2009 عدة دورات تدريبية في الأردن (3 دورات لجميع الشركاء) وفي لبنان (دورة محلية) وفي العراق، ودورة إقليمية واحدة في مسقط لدول مجلس التعاون الخليجي.
 - انتاج مواد تدريبية جديدة مثل الأهداف الإنمائية للألفية: دليل البرلمانيين، المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي... الخ.
 - ادماج الأهداف الإنمائية للألفية في عمل منظمات المجتمع المدني الشريكة والمؤسسات الإعلامية، وتنظيم أنشطة وإنتاج مواد وبرامج إعلامية، والاهتمام بالأجندة العالمية للتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حالياً.
 - ادراج الشراكة مع الحكومة والجامعات ومع منظمات المجتمع المدني في أنشطة الدعوة للأهداف الإنمائية للألفية، ومنها اعداد "تقرير الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة" لعام 2001 الذي أصدرته الاسكوا بتعاون مشترك مع اندية الروتاري في لبنان.
 - مساهمة نشيطة من جانب منظمات المجتمع المدني، لا سيما الشبكات الإقليمية في الأنشطة الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، مثل: المساهمة في قمة المراجعة العشرية للأهداف الإنمائية للألفية عام 2010، والتوسع الذي تلاها في نشاط المجتمع المدني في المنطقة العربية، تولى شبكات إقليمية عربية إدارة الحوارات الخاصة بالمجتمع المدني في إطار تحضير أجندة ما بعد 2015، التي أفضت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، توسع الاهتمام بين الجمعيات المعنية بالإعاقة وإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في مسار التحضير لأجندة ما بعد 2015.... الخ.
- 2. دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية:** في الأول من جانفي 2016 بدأ سريان خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشكل الإطار العالمي الأشمل للأولويات والتوجهات للعقد ونصف العقد القادمين، حيث جاءت بعنوانين جديدة وهي "تحويل عالمنا" و"ضمان ألا يخلف الركب أحدا"، بالإضافة الى ذلك فإن النداء المتضمن في القسم الأول من الخطة (الإعلان) يستخدم تعبير نحن الشعوب في تأكيده على المشاركة المواطنة بالمعنى الواسع، ثم يعدد الشركاء ومن ضمنهم المجتمع المدني، ويرى تملك الأفراد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسعيهم الفعال إلى تحقيقها الشرط الضروري لنجاحها. إذن فللمجتمع المدني دوره في كل مرحلة من مراحل العمل على تنفيذ الخطة وعلى كل المستويات وهذه المراحل هي:²⁸
- وضع المفاهيم: لا بد من حضور المجتمع المدني في المنتديات العالمية والإقليمية لضمان دوره في صياغة الخطة وتفسيرها.

- **التكليف الوطني:** مشاركة المجتمع المدني ضرورية بغية إسماع صوت الفئات الاجتماعية المهمشة، وضمان ان تكون عملية التكليف شمولية ومعمرة عن التنوع القائم في المجتمع.
- **التخطيط:** على المجتمع المدني أن يخرج على ادراج أولويات الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم، وحاجاتهم في الخطط الوطنية.
- **التنفيذ:** يقع على المجتمع المدني جزء من المسؤولية في التدخل الوطني والقطاعي والمحلي لتقديم الخدمات او تنفيذ المشاريع الإنمائية.
- **الرصد والتقييم:** على المجتمع المدني ان يقوم بمتابعة علمية وتقييم موضوعي للتقدم المحقق.
- **المساءلة والتصحيح:** على المجتمع المدني أن يساهم في تطوير الجهات والاستراتيجيات الوطنية لتصبح أكثر تقدما واستجابة من سابقتها.
- إذن يضطلع المجتمع المدني بدور محدد في كل مرحلة من مراحل الدورة التنموية، كما له دور على كل المستويات العالمي الإقليمي والوطني، ولكل مستوى أهداف وأولويات معينة ينبغي أن تولي العناية وأن يقابلها أدوات تنفيذ ملائمة. لكن على صعيد منظمات المجتمع المدني من غير الممكن أن تكون فاعلة بشكل منفرد على كل المستويات ولا في المراحل جميعها، لكنها في المجموع يمكنها ان تشمل كل المراحل والمستويات حيث:²⁹
- **المستوى الوطني:** فيما يخص تنفيذ الخطة الوطنية المستندة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يجب أن تشمل المشاركة كل المراحل بدء برسم السياسات الوطنية وصولا إلى المساءلة ففي:
- * مرحلة تطوير السياسات القائمة، لا بد أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجان الوطنية التي تتولى إدارة إعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وتشارك في عملية التكليف الوطني، والاستماع الى صوت الفئات الأكثر تهميشا.
- * مرحلة التنفيذ، يتحمل المجتمع المدني جزء كبير من مهام تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع التنموية.
- * مرحلة المتابعة والرصد، ثم المساءلة، يؤدي المجتمع المدني هنا دوره بحيادية وكفاءة، الأمر الذي يتطلب تطوير مهاراته ومعارفه للقيام بهذا الدور.
- **المستوى الإقليمي:** يعتبر المستوى الإقليمي جد مهم في خطة 2030، ولجهة الشراكة بين كل الأطراف بما في ذلك المجتمع المدني:
- * المضامين، ما زالت القضايا الإقليمية متأخرة في الخطط التنموية مقارنة بالقضايا الوطنية والدولية، ما عدا بعض القضايا الخاصة والجزئية، ومن ثم يحرص المجتمع المدني على طرح القضايا ذات بعد إقليمي، وتكون ذات اهتمام مشترك بين منظمات المجتمع المدني في اطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مثلا هناك تنسيق في بعض المجالات البيئية التي تفرضها طبيعة المشكلات البيئية نفسها، كمصادر المياه المشتركة، وقضايا مشتركة في مجال تمكين المرأة، بالإضافة الى إمكانية ادماج قضايا أخرى مثل التنسيق في مجال الخبرات في تقديم الدعم للاجئين وحماية حقوقهم.
- * الآليات، وذلك بتطوير المؤسسات الإقليمية لا سيما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، بهدف تحديث الهياكل من مجالس ولجان بما يسمح بمشاركة أوسع للمجتمع المدني.
- * المعنيون، تلخص في الشبكات الإقليمية والاتحادات النقابية والمهنية الإقليمية، إلى جانب الشبكات والمنظمات الوطنية، بهدف توطيد الثقة بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني.

- **المستوى الدولي**، غالبا ما تكون الأجندات والأنشطة والمسارات محددة مسبقا على هذا المستوى. فحضور ممثلي المجتمع العربي مهم جدا. ولضمان هذا الحضور ينبغي الاستفادة من الآليات وقنوات المشاركة الموجودة حاليا (الآليات الدائمة، مثل نظام الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الآليات الطارئة، والخاصة بكل نشاط). بالنسبة لممثلي المجتمع المدني العربي تتركز مساهمته دوليا كما يلي:

* **المضامين**، يمكن للمجتمع المدني من خلال حضوره في المنتديات أن يحرص على طرح القضايا والأولويات الإقليمية لا سيما في المجالات التي لا تلقى اهتماما كافيا مثل، قضايا الهجرة والنزوح واللجوء، والنزاعات والحروب والاحتلال، كما يمكن طرح قضايا متصلة بالاقتصاد العالمي كقضايا الديون والتجارة الدولية، والسعي نحو استقرار أسعار المواد الزراعية والمواد الأولية، والاهتمام خصوصا برفع قضايا الدول العربية الأقل نموا. ويقع على عاتق المجتمع المدني رفع الصوت عاليا في مجال الحفاظ على السلم والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الانسان.

* **الآليات**، العمل على انضمام أكبر عدد ممكن من الجمعيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والمنتديات واجتماعات اللجان التي تعقد على الصعيد العالمي. ومن الضروري جدا مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي ينظم في نيويورك سنويا، وفي الأنشطة التحضيرية لهذا المنتدى.

* **المعنيون**، هم الشبكات الإقليمية بالدرجة الأولى ومساهمة المنظمات الوطنية، لكن يجب على الشبكات الإقليمية ضرورة توسيع نطاق تحالفاتها مع شبكات إقليمية أخرى، وتبادل الدعم بالنسبة للقضايا المشتركة.

خامسا: متطلبات نجاح مشروع التنمية المستدامة للعام 2030

يجب ضمان عدد من الشروط الهامة لضمان نجاح مشاركة منظمات المجتمع المدني في خطة العام 2030، والتي تنقسم إلى شروط داخلية وأخرى خارجية هي:³⁰

1. شروط خارجية:

يجب ضمان إشراك المجتمع المدني في عملية تطوير الخطط الوطنية، وفي آليات الرصد والإبلاغ الوطنية والدولية. ولتمكين المجتمع المدني من القيام بأعماله وتتبع الالتزامات والمساءلة، يجب ضمان بيئة تمكينية متاحة للمجتمع المدني من خلال إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة، وضمان حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، ذلك أن الفضاء المحدود أو المغلق للمجتمع المدني سيقيد قدرته على المشاركة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وفي ذات الوقت، فإن عمل الدول على خطة التنمية المستدامة يزيد من الفرص للمجتمع المدني للتأكيد أنه من غير الممكن المساهمة في خطة التنمية وحقوق الإنسان، أو أن يقوم بعمله بشكل عام، من دون وجود بيئة تمكينية يمكن من خلالها احترام التمتع بحرية تكوين الجمعيات والحق في التجمع، وحق التعبير والحصول على المعلومات والموارد، سواء كانت بشرية أو مالية، دون تدخل يتعارض مع مقتضيات القانون الدولي.

لذلك، يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على إنشاء وتطوير وإدارة برامجها وأنشطتها، وإدارة العمل، وأن تتمتع بآليات رقابة داخلية خاصة بها دون تدخل.

2. شروط داخلية:

1.2. الارتباط بحقوق الانسان

إن الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة هي ذات طابع طوعي، تعتمد على السياسات. من ناحية أخرى، تخلق معاهدات حقوق الإنسان التزامات ملزمة قانوناً على الدول المصادقة عليها. وهناك العديد من المزايا من ربط إطار خطة التنمية المستدامة مع إطار قانون حقوق الإنسان الدولي.

- من الطرق الفعالة من أجل التقدم في تحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في خطة عام 2030 هي ربطها بالالتزامات قائمة على الدول بشأن قضايا مماثلة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. فسيساعد ذلك على الاستفادة من:

* ضمان تنفيذ خطة العام 2030، حيث تترجم إلى التزامات قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
* ضمان ترجمة التزامات الدول بموجب القانون الدولي بالفعل إلى استراتيجيات وسياسات وبرامج من خلال ربطها بخطة عام 2030.

- يمكن لنظام التقارير في إطار حقوق الإنسان أن يساعد على ضمان وجود تقارير منتظمة حول التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والمقاصد التي ترتبط على وجه التحديد بحقوق الإنسان. ويمكن أيضاً للتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان حول جوانب محددة مثل تلك المتعلقة بالقوانين والسياسات أو الاستراتيجيات أو الممارسات أن توجه الخطوات نحو التعديلات اللازمة لتطبيق إطار أجندة التنمية المستدامة وإطار حقوق الإنسان.

2.2. العمل من خلال الشراكات

يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، من خلال تشكيل ائتلاف من منظمات المجتمع المدني مثلاً لتنظيم العمل على خطة التنمية المستدامة وتعزيز التفاعل مع الحكومات. ويمكن أن يشمل ذلك استضافة اجتماعات مع القادة وصناع القرار لاطلاعهم على الخطة وتوقعات المجتمع المدني، والمشاركة في مشاورات حكومية بشأن تنفيذ الأهداف والمقاصد أو المطالبة بها.

ويعد التواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين ونشر المعلومات أمراً بالغ الأهمية قبل استعراض الدولة، الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وخلال له وبعده. ولهذا الغرض، من المهم إنشاء شبكة اتصالات والحفاظ عليها لتبادل المعلومات ورصد التطورات والمساعدة على نشر المعلومات من أجل بناء وعي العام بشأن خطة عام 2030.

من المرجح أن يكون للائتلاف قوة ووجود أكبر في العمل مقارنةً بمنظمات المجتمع المدني التي تحاول الانخراط في خطة العام 2030 بمفردها. ومن خلال التمتع بالسلطة والوجود في هذه العمليات، ستعترف الحكومات على الأرجح بأصوات الائتلافات وتتنظر فيها الأمر الذي من شأنه أن يعزز تأثير منظمات المجتمع المدني على توطيد أهداف التنمية المستدامة.

يسمح العمل في شراكة بتجميع الموارد، والوصول إلى المزيد من الناس، وإشراك المزيد من أصحاب المصلحة، ووضع استراتيجيات وخطط أفضل.

لا تكون الشراكة بين جهات قطاع المجتمع المدني فحسب. بل يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل مع مرافق المسألة الرئيسية، مثل البرلمانات، من خلال مختلف اللجان، وأيضاً هيئات الإشراف الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

تؤدي وسائل الإعلام دوراً هاماً جداً في نشر الوعي وزيادة المساءلة، فضلاً عن إضافة الضغط المتابعة وتنفيذ التزامات الحكومة إزاء أهداف التنمية المستدامة. لذلك من الضروري جداً إشراك الإعلام في الخطوات المختلفة.

خلاصة

تدل الأدوار التي اداها المجتمع العربي في المنطقة العربية على قدرته في تحقيق تحولات نوعية على مستوى السياسات والخدمات المقدمة، وتبشر النتائج الإيجابية المحققة خلال العقد الماضي باستعداد المجتمع المدني في عدة دول عربية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في مشروع عام 2030، وقد توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

- عدم ملاءمة البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول العربية لعمل منظمات المجتمع المدني، رغم جهود المؤسسات الإقليمية، لا سيما جامعة الدول العربية، في مجال الشراكة وتشكيل آليات مؤسسية لهذه الغاية، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للعقد العربي للمجتمع المدني.

- هناك فجوة بين ما هو قائم وبين ما ينبغي أن يكون، والعمل المشترك نحو "تحويل عالمنا" وتغييره للأفضل في إطار العملية التنموية هو الذي يؤدي الى سد هذه الفجوة، من خلال توحيد الجهود كل الشركاء التنمويين، خاصة المجتمع المدني.

- طغيان الأجندات الدولية على عمل منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية، مما يفرض عليها تكييف أولوياتها وبرامج عملها مع أجندات المانحين والجهات الدولية، الأمر الذي ينعكس سلباً في القيام الدور المنوط بها فيما يخص تمثيلها للفئات الاجتماعية التي يجب أن تدافع على مصالحها.

- لا تهتم المؤسسات الحكومية على المنهج التشاركي مع منظمات المجتمع المدني، لذلك تبقى مشاركة هذا الأخير شكلية ومحدودة، إلا عند تدخل الآليات الدولية التي تدفع بالاتجاه نحو المزيد من المشاركة.

- تعاني منظمات المجتمع المدني في الدول العربية من عدة مشاكل على المستوى الوطني مثل القيود التي تحد من حرية التأسيس والعمل، بالإضافة إلى القيود المتعلقة بالتمويل والملاحقات القضائية.

- تميزت أهداف التنمية المستدامة للعام 2030 بالتركيز على الجانب الاجتماعي، من خلا القضاء على الفقر والجوع والأمية، وتحقيق الأمن الغذائي، ولتحقيق ذلك لا بد من اتباع أسلوب الشراكة بين كل الفاعلين التنمويين من جهة، والانصياع لتدابير وتوجيهات حقوق الانسان، حتى يتم بلوغ الأهداف المرغوبة بفعالية.

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات:

- الحفاظ على الاستقلالية، من خلال بناء علاقات متينة وسليمة مع الحكومات قائمة على احترام اختلاف الأدوار والمواقع، والسعي إلى التعاون خدمة للصالح العام، كما تتضمن أيضاً هذه الاستقلالية عدم التبعية للمولين والتحول إلى مجرد أداة تنفيذية خاضعة لشروط الجهات المانحة.

- الانفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني بالتشبيك الواسع فيما بينها، والتعاون فيما بين المنظمات على اختلاف أشكالها، فهو شرطاً ضرورياً لأداء دور فعال في السياسات وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

- تطوير القدرات من معرفة ومهارات، حيث تمتلك منظمات المجتمع المدني كفاءات أثبتت جدارتها في إدارة أمورها، منوهاً بحاجة إلى المزيد من التطوير في الأداء فيما يخص مجال المفاوضات العالمية والإقليمية، وخاصة التجارة العالمية ومسألة الديون وعقود الشركات المتعددة الجنسيات، وابداء وجهة النظر في السياسات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي المراجعات القضائية... الخ.

- محاربة سلوكيات التنافس والمنفعة، وبذل جهود صادقة من اجل احترام منظومة قيم توجه عملها وتساعد على تحقيق مزيد من المساءلة، وتنمية روح التعاون والتشبيك والتطور والابداع.

الاحالات والمراجع:

¹ etzion, halevy, social change, the advent and maturation of modern society, london, routledge,

1981, p 10.

² rumen gechev, sustainable development, economic aspects. indianapolis, usa, 2005, p1.

³ nation unies, commission economique pour l’afrique, bureau pour l’afrique du nord, developpement durable

en afrique du nord etat des lieux et perspectives, 2007, maroc, p14.

⁴ سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007، ص24.

⁵ نوزاد عبد الرحمن الهبتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص13.

⁶ ف. دوجلاس موشيسيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 42.

⁷ محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 94.

⁸ european commission, a framework for indicators for the economic and social dimensions of sustainable agriculture and rural development, 2001, p4.

⁹ antoine d’autume and katheline schubert, *maximin paths when the resource has an amenity value*, sorbonne, 2008, p3.

¹⁰ un, an action agenda for sustainable development report for the un secretarygeneral, sdsn, 2013, p1.

¹¹ economic policy reform, *reducing income inequality while boosting economic growth*, 2012. part2, oecd, p190.

¹² serageldin, expanding the measure of wealth; indicators of environmentally sustainable development, the world bank, washington, 199 , p8.

¹³ danielle nierenberg, the role of women in sustainable development, women deliver organization, brazel, 2012, p2.

¹⁴أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004، ص14.

¹⁵صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي العصبية والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص35.

¹⁶غازي الصوري، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، غزة مركز دراسات النقد العربي، 2004، ص40.

¹⁷محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه، مفارقاته ومصائره، دار العادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2004، ص185.

¹⁸جون اهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 249، 250.

¹⁹عاطف أبو سيف، المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص24.

²⁰غازي الصوري، مرجع سبق ذكره، ص 33.

²¹عاطف أبو سيف، مرجع سبق ذكره، ص25.

²²عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، 2003 م، ص20.

²³اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأمم المتحدة، بيروت، 2016، ص 02.

²⁴نفس المرجع، ص ص 4، 5.

²⁵مرفت رثماوي، دور المجتمع المدني في خدمة التنمية المستدامة لعام 2030، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ماي 2018، ص 09.

²⁶اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص08.

²⁷اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

²⁸اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص ص 23، 24.

²⁹اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص 24، 26.

³⁰مرفت رثماوي، مرجع سبق ذكره، 28، 29.